الأمم المتحدة
S/2016/366
مجلس الأمن
Distr.: General
22 April 2016
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي الثالث والعشرون للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الثالث والعشرون الذي أقدمه عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويرد فيه استعراض وتقييم لما أُنجز من أجل تنفيذ القرار منذ صدور تقريري السابق عن هذا الموضوع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (S/2015/764). وألاحظ الحالة المستمرة لعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بأحكام أساسية يتضمنها القرار، وأودُّ أن ألقي الضوء على الشواغل التي لا تزال قائمة بشأن الضغوط المتزايدة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٢ - ولا يزال منصب رئيس جمهورية لبنان شاغرا منذ عامين تقريبا، على الرغم من المحاولات الجديدة المبذولة من أجل الاتفاق على حلٍّ لهذا الوضع. ويشكل الفراغ القائم وأثره على سائر المؤسسات اللبنانية مدعاةً لقلق عميق، على نحو ما أشار إليه مجلس الأمن في بيانه الصحفي الصادر في ١٧ آذار/مارس (SC/12287). ورغم الزخم الناتج في أعقاب تقديم مقترحات متعلقة بالمرشحين الرئاسيين، ظل التيار الوطني الحر وحزب الله يقاطعان الجلسات البرلمانية، وهو ما أدى إلى عدم اكتمال النصاب القانوني في البرلمان للمرة السابعة والثلاثين. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء عدم قدرة البرلمان على انتخاب رئيس نتيجةً لعدم استيفاء النصاب القانوني. وأكد مجددا دعوته الموجهة إلى جميع القادة اللبنانيين إلى التصرف بروح المسؤولية والقيادة والمرونة من أجل عقد جلسة برلمانية على وجه الاستعجال والشروع في انتخاب الرئيس.

٣ - وتواصَل الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله رغم اشتداد لهجة الخطاب لدى الطرفين، كما استمر الحوار البرلماني. ويجري كلا الحوارين برعاية رئيس البرلمان،

الرجاء إعادة استعمال الورق

نبيه بري. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، استأنف مجلس الوزراء جلساته للمرة الأولى منذ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٤ - وظلت الحرب في الجمهورية العربية السورية تُلقي بأثر كبير على أمن لبنان واستقراره. ففي حادث يذكِّر بقوة تأثر لبنان بتهديد الإرهاب، تكبدت بيروت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر هجوما انتحاريا مزدوجا أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا وإصابة أكثر من ٢٠٠ شخص بجراح، في ما يشكل أشد الحوادث دموية منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنه. وإنني أدنتُ الهجوم، وكررتُ التأكيد على ضرورة أن تُواصِل الأطراف كافة العمل من أجل الحفاظ على استقرار لبنان وأمنه، وناديتُ بتقديم المسؤولين عن هذا العمل الإرهابي إلى المحاكمة على وجه السرعة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أدان مجلس الأمن أيضا الهجوم بأشد العبارات (انظر SC/12120).

٥ - وعلى النحو الوارد في تقريري المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2016/189)، سجل رادار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، إطلاق ثلاثة صواريخ من منطقة عمليات القوة باتجاه إسرائيل. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوةَ بتفجير ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع ضد مركبتين تابعتين لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وفي كلتا المناسبتين، رد جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام سلاح المدفعية وقذائف الهاون شمال الخط الأزرق. ولم يسجَّل وقوع قتلى. ويُعَدّ الحادثان من الانتهاكات الخطيرة للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أدنتُ الهجوم المنفذ في ٤ كانون الثاني/يناير وإطلاق الصواريخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، أشرتُ إلى أن رد إسرائيل بإطلاق النار باتجاه الأراضي اللبنانية يشكل أيضا انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وناشدتُ الطرفين أن يحترما وقف أعمال القتال احتراما تاما، وقمتُ بحثِّ جميع المعنيين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتعاون مع القوة منعا للتصعيد.

٦ - وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلنت المملكة العربية السعودية عن تعليق إسهامها لدعم الجيش اللبناني بما قدره ٣ بلايين دولار ومساعدتها المقررة إلى أجهزة الأمن اللبنانية بما قدره بليون دولار. وفي ٢ آذار/مارس، أعلن مجلس التعاون الخليجي حزب الله تنظيما إرهابيا، كما فعلت جامعة الدول العربية في ١١ آذار/مارس.

٧ - وواصل الجيش اللبناني الرد على التهديدات الأمنية المتعددة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وظلت قوات الأمن تشارك في القتال ضد العناصر المسلحة الآتية من الجمهورية

العربية السورية في المنطقة الواقعة على الحدود الشرقية، ولا سيما في جوار بلدة عرسال. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أطلقت جبهة النصرة سراح جنود الجيش اللبناني وأفراد قوى الأمن الداخلي الذين كانت تحتجزهم منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، في حين ظل أفراد قوات الأمن اللبنانيين الذين اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام محتجزين.

٨ - وظل لبنان يستضيف أكبر عدد من اللاجئين المسجلين نسبةً إلى الفرد الواحد في العالم، وقد بلغ عدد اللاجئين لديه ١ ٠٦٩ ١١١ شخصا. وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الآتين من الجمهورية العربية السورية ٠٠٠ ٤١ شخص. وفي ٤ شباط/فبراير، اشتركت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة في استضافة مؤتمر في لندن لجمع الأموال من أجل تلبية الاحتياجات الفورية وعلى الأمد الطويل لكل من اللاجئين والمجتمعات اللبنانية التي تستضيفهم، مع التركيز بوجه خاص على التعليم وإيجاد فرص العمل. وفي إعلان نوايا صادر في المؤتمر، قدمت حكومة لبنان برنامجا خمسيا يتضمن اعترافا بالطابع الطويل الأمد للأزمة وبالحاجة إلى تدخلات أكثر فعالية من حيث التكلفة في الفترة المقبلة.

٩ - وفي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس، أجريتُ زيارة مشتركة إلى لبنان إلى جانب رئيس البنك الدولي ورئيس البنك الإسلامي للتنمية. وكانت الزيارة تهدف إلى الترويج للمرفق الجديد للتمويل بشروط ميسَّرة من أجل المساعدة على التخفيف من أثر الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني. وشملت الزيارة زيارتين ميدانيتين إلى طرابلس وسهل البقاع. وأتاحت لنا أن نرى مباشرةً مواقع اللاجئين السوريين ومخيم اللاجئين الفلسطينيين في نهر البارد. وأجريتُ أيضا زيارة إلى مقر قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان. وتناولتُ المسائل السياسية والأمنية الباعثة على القلق في اجتماعاتي مع رئيس الوزراء، تمام سلام، ورئيس البرلمان، والبطريرك بشارة الراعي، وكذلك في اجتماع مشترك معقود مع قيادة الجيش اللبناني وممثلين عن مجموعة الدعم الدولية للبنان.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١٠ - لقد تم تنفيذ العديد من أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) منذ اتخاذه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على النحو الذي بينتُه في تقاريري السابقة. فقد سحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأعتدتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأُجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطريقة حرة ونزيهة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس الوزراء تأكيد احترام بلده لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. غير أن النزاع في الجمهورية العربية السورية والأثر الناجم عنه على لبنان لا يزالان يحدَّان من التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام التي لم تنفذ بعد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من القرارات المتعلقة بلبنان.

١٢ - ولم يتم حتى الآن ترسيم الحدود السورية — اللبنانية الذي شجَّع عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، لا يزال وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية على طول الحدود، وما تقوم به هذه الميلشيات من أنشطة، يشكل تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة. ويواصل الجيش اللبناني نشر ثلاثة أفواج على الحدود الشرقية، محتفظاً بذلك بوجود واضح لسلطة الدولة في تلك المنطقة الهشة. ويبقى من الضروري أن تجعل الدولة حيازة الأسلحة واستخدام القوة مسألةً تحت سيطرتها التامة في جميع أنحاء لبنان. ويظل استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي في هذا الصدد من ضمن الأولويات.

١٣ - وكنتُ وممثليَّ على اتصال بصورة منتظمة مع جميع الأطراف في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبل منها الزيارة التي قمتُ بها إلى لبنان. ويتواصل الاتصال أيضا مع القادة الإقليميين والدوليين المعنيين.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٤ - كان الهدف من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها بشكل حصري في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاقات الطائف المبرمة في عام ١٩٨٩ والتي التزمت بها جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال هذا الهدف على رأس أولويات الجهود التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١٥ - ويشكل الفراغ المستمر على مستوى رئاسة البلد مدعاة للقلق الشديد. وفي كانون الأول/ديسمبر، أيَّد رئيس تيار المستقبل، سعد الحريري، رئيسَ تيار المردة، سليمان فرنجية، كمرشح للرئاسة. وفي وقت لاحق، أيَّد رئيس حزب القوات اللبنانية، سمير جعجع، رئيسَ التيار الوطني الحر، ميشال عون، كمرشح للرئاسة. وعلى الرغم من قيام اثنين من قادة حركة ١٤ آذار/مارس بتأييد شخصيتين من تحالف ٨ آذار/مارس كمرشحَيْن، واصل التيار الوطني الحر وحزب الله مقاطعة عملية التصويت في البرلمان.

١٦ - ومن الجدير بالذكر أن البرلمان اجتمع في جلسة استثنائية يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وأقرَّ عددا من مشاريع القوانين الاقتصادية والمالية، وهو ما يدل على الدور

الهام الذي ينبغي أن يُتاح لهذه المؤسسة لأداء الوظائف المتعلقة بالتشريعات والميزانية. وواصل رئيس البرلمان الجهود التي يبذلها إلى جانب رئيس الوزراء لكي تستعيد المؤسسات اللبنانية الرئيسية القدرة على أداء وظائفها. غير أن مقاطعة التيار الوطني الحر وحزب الله للجلسات البرلمانية ظلت تؤدي إلى عدم اكتمال النصاب القانوني، وهو ما حال دون انتخاب رئيس للجمهورية.

١٧ - وتواصَل الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله، بقيادة رئيس البرلمان. وعُقدت الجلسة السابعة والعشرون للحوار في ١٣ نيسان/أبريل، وركز المشاركون فيها على أهمية تعزيز دور الدولة والمؤسسات في الكشف عن الفساد ومكافحته.

١٨ - وظل رئيس الوزراء يُظهر قيادة قوية في توجيه لبنان في الوقت الذي يواجه فيه هذا البلد تحديات على الصعيد الأمني والاقتصادي والإنساني. ومن الضروري تكملة جهوده بجهود مجلس وزراءٍ وبرلمان قادرين على أداء وظائفهما. وقد اجتمع مجلس الوزراء في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في أول جلسة بكامل هيئته منذ تموز/يوليه ٢٠١٥. ولا تزال وحدة مجلس الوزراء هشة. وفي سياق يشهد شلل المؤسسات اللبنانية الأخرى، من الضروري أن يتَّحد هذا المجلس حول رئيس الوزراء بما فيه مصلحة لبنان الوطنية. وفي جلسة معقودة في ٢ شباط/فبراير، أقرَّ مجلس الوزراء ميزانية الانتخابات البلدية، التي من المقرر إجراؤها بدءا من ٨ أيار/مايو.

١٩ - وبعد القرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية، في ١٩ شباط/فبراير، بوقف دعمها لقوات الأمن، عقد مجلس الوزراء اجتماعا طارئا في ٢٢ شباط/فبراير، وأصدر بيانا بالإجماع أعاد فيه التأكيد على تمسكه بالإجماع العربي. وكرر رئيس الوزراء الإعراب عن إدانة الحكومة للهجوم المنفذ في ٢ كانون الثاني/يناير ضد سفارة المملكة العربية السعودية في طهران. وحث عدد من بلدان منطقة الخليج مواطنيه على عدم السفر إلى لبنان. وفي ١٤ آذار/مارس، أعلنت البحرين عن طرد عدد من المواطنين اللبنانيين من أراضيها لصلاتهم المزعومة بحزب الله. ووردت أنباء غير مؤكدة عن قيام بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي باتخاذ المزيد من التدابير ضد مواطنين لبنانيين لصلاتهم المزعومة بحزب الله.

٢٠ - وما زال أثر الأحداث الإقليمية على لبنان سببا في زيادة مخاطر التوتر في البلد. وقد شدد كلٌّ من الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، ورئيس تيار المستقبل، على أهمية تجنب التوترات الطائفية على الصعيد الوطني. وكررا أيضا تأكيد التزامهما بالحوار الثنائي. وفي ٧ آذار/مارس، دعا رئيسُ الوزراء حسن نصر الله إلى وقف التهجمات اللفظية على

المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، ودعا أيضا إلى احترام إعلان بعبدا وسياسة النأي بالنفس.

٢١ - وجرت احتجاجات يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، قام خلالها أنصار حزب الله بسدّ طرق في جنوب بيروت وشرق لبنان ردا على برنامج إعلامي متلفز زُعم أنه يستهزئ بحسن نصر الله. وأثارت هذه الاحتجاجات مخاوف من زيادة التصعيد. وردا على ذلك، أصدر رئيس البرلمان ورئيس تيار المستقبل بيانا مشتركا، في ١ آذار/مارس، دعيا فيه إلى التحلي بروح القيادة المسؤولة ضد محاولات التحريض على الفتنة الطائفية. ودعا حسن نصر الله أنصار حركته إلى الامتناع عن القيام بأعمال في الشوارع، ورفَضَ أي إيحاءات بأن الحزب يعتزم تكرار أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨، عندما نزلت عناصر مسلحة من حزب الله إلى الشوارع واحتلت وسط بيروت.

٢٢ - وفي ٨ نيسان/أبريل، حُكم على الوزير السابق ميشال سماحة بالسجن ١٣ عاما مع الأشغال الشاقة لقيامه بتهريب متفجرات من الجمهورية العربية السورية بهدف ارتكاب أعمال إرهابية في لبنان، في إطار مؤامرة دُبرت ضد أهداف في البلد لإثارة الفتنة الطائفية، وذلك بعد أن كان قد أُفرج عنه بكفالة في ١٤ كانون الثاني/يناير. وفي ٢١ شباط/فبراير، استقال وزير العدل أشرف ريفي من منصبه، وهو شخصية بارزة في حركة ١٤ آذار/مارس، وتُعزى خطوته في جزء منها إلى الاحتجاج على الإفراج عن ميشال سماحة بكفالة وعلى ما أسماه ''هيمنة حزب الله'' على مجلس الوزراء.

٢٣ - وقد شجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة. وما زلتُ أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى ترسيم حدودهما المشتركة بالكامل. بيد أنه منذ بداية النزاع في الجمهورية العربية السورية، غدا إحراز تقدم في هذا الخصوص أمرا أكثر صعوبة، كما أن أيا من الجانبين لم يتخذ خطوات ملموسة في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٤ - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها من العناصر الأساسية لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ويظل هذان العنصران يكتسيان أهمية حاسمة لتسهيل مراقبة الحدود بالشكل السليم. فالوضع الأمني المعقد على طول الحدود السورية - اللبنانية في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك استمرار ورود تقارير عن أعمال قتال وعمليات نقل للأسلحة وتحركات للأشخاص عبر الحدود، يؤكد كذلك الحاجة الملحة إلى تعليم الحدود. ومع الإقرار بالطابع

الثنائي لعملية ترسيم الحدود، فإن إحراز تقدم بشأن هذه المسألة يظل التزاما يقع على كلا البلدين وفقا لقراريْ مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢٥ - واستمر تنفيذ أنشطة عبر الحدود تُعَدُّ انتهاكات للسيادة والسلامة الإقليمية اللبنانية، تحديدا على الحدود الشرقية والشمالية، كنتيجةٍ مباشرة للنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عدة حوادث أمنية عبر الحدود اللبنانية - السورية أو داخل الأراضي اللبنانية بالقرب من الحدود. وأفادت التقارير بوقوع ما لا يقل عن ٥٥ حادث إطلاق نار عبر الحدود، وثلاث غارات جوية، و ٤٠ حادث قصف، وسبعة هجمات صاروخية من الجانب السوري للحدود، ومحاولتيْ اقتحام قام بهما مقاتلون، مما أسفر، حسب التقارير، عن وقوع ما مجموعه ٢٨ إصابة في الأرواح. وواصلت حكومة الجمهورية العربية السورية شن الغارات الجوية في لبنان بما يشكل انتهاكا لسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

٢٦ - ويمثل استمرار احتلال إسرائيل للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زلتُ مع ممثليَّ أبذل جهود التواصل عن كثب مع كلا الطرفين بغية تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. وعلاوة على ذلك، فلا الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردت على التعريف المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت بشكل شبه يومي الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، بواسطة مركبات جوية بدون طيار وطائرات ثابتة الجناحين في معظم الحالات، في ما يشكل انتهاكا للسيادة اللبنانية وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت حكومة لبنان بانتظام على هذه الانتهاكات. وتزعم السلطات الإسرائيلية أن عمليات التحليق الجوي تجري لأسباب أمنية. وقد شجبتُ تلك الانتهاكات وطالبتُ بوقفها فوراً.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

٢٩ - أكدت حكومة لبنان مجدداً للأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعت إليه اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد

اضطلع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بدور حاسم في تنفيذ هذا الالتزام في ظل ظروف صعبة، غير أنه ما زالت هناك تحديات تعترض قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة سلطتها الكاملة على جميع أراضيها.

٣٠ - وما زالت الشواغل قائمة بشأن تورّط مقاتلين لبنانيين في النزاع السوري. وما برح حزب الله يعترف علناً بمشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، وهو ما يتعارض مع التزامه بموجب إعلان بعبدا وسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان. واستمر تنظيم الجنازات في لبنان لأفراد حزب الله الذين قُتلوا في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد شارك مواطنون لبنانيون آخرون في القتال في الجمهورية العربية السورية إلى جانب قوات المعارضة السورية وجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتؤدي مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال في الجمهورية العربية السورية إلى تهديد استقرار لبنان وأمنه على نحو خطير.

٣١ - وأسفر الهجومان الانتحاريان اللذان أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنهما واستهدفا منطقة برج البراجنة في جنوب بيروت، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عن مقتل ٤٣ شخصا وإصابة أكثر من ٢٠٠ شخص بجراح. وكان هذا الهجوم هو الأكثر دموية منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. واستهدف التفجير منطقة تقطنها أغلبية شيعية، الأمر الذي شكل تهديدا باندلاع أعمال عنف بين الطوائف في لبنان. وأدان الزعماء السياسيون والدينيون في لبنان ذلك التفجير ودعوا إلى التضامن في أعقابه. وفي خطاب تلفزيوني جرى بثه بعد مرور يومين على وقوع الهجوم، حذَّر حسن نصر الله من مغبة الانقسامات الطائفية وأثنى على العمل الذي تقوم به قوى الأمن الداخلي.

٣٢ - وواصلت قوات الأمن اللبنانية المشاركة في عمليات قتالية ضد عناصر مسلحة سورية في المنطقة الواقعة على الحدود الشرقية، لا سيما حول بلدة عرسال. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت قنبلة في عرسال مما تسبب في مقتل أربعة أشخاص ووقوع عدد من الإصابات. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب خمسة جنود في انفجار استهدف دبابة في عرسال. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اندلعت اشتباكات بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك بين الجيش اللبناني وتلك العناصر المسلحة في ضواحي بلدة عرسال، مما أسفر عن إصابات في صفوف العناصر المسلحة. وفي ٢٠ شباط/فبراير، تدخل الجيش اللبناني لوقف اشتباكات بين أفراد محليين في بلدة السعديات حيث استُخدمت قنابل صاروخية. وكانت هذه المنطقة قد شهدت مواجهات مماثلة في تموز/يوليه ٢٠١٥، مما أدى إلى وقوع عدة إصابات. وفي ١٠ آذار/مارس، لقي جندي لبناني

مصرعه في اشتباكات مع عناصر مسلحة، وقُتل خمسة من تلك العناصر بالقرب من بعلبك. وفي ٢٤ آذار/مارس، قُتل جندي لبناني وأصيب ثلاثة آخرون بجراح في انفجار قنبلة بالقرب من عرسال. كما واصل الجيش اللبناني إلقاء القبض على أفراد مشتبه في انتمائهم إلى شبكات إرهابية، بما في ذلك أفراد مشتبه في ارتباطهم بالتخطيط للهجوم الذي استهدف في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ السفارة الإيرانية في بيروت وتفجير برج البراجنة الذي وقع مؤخرا. وجرت المحافظة على التوافق السياسي الذي يؤيد قيام القوات الوطنية وقوات الأمن بتنفيذ الخطط الأمنية في عرسال، وطرابلس، ومنطقة البقاع، والضاحية الجنوبية لبيروت. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أُطلق سراح أفراد قوات الأمن الذين كانت جبهة النصرة تحتجزهم منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، وعددهم ١٦ فردا، على النحو المذكور في الفقرة ٧ أعلاه. وما زال تنظيم الدولة الإسلامية يحتجز تسعة أفراد آخرين.

٣٣ - وواصل المجتمع الدولي دعم بناء قدرات الجيش اللبناني. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق البرلمان على تخصيص مبلغ قدره ٨٠٠ مليون دولار للجيش اللبناني. وفي ١٧ آذار/مارس، دعا مجلس الأمن إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي إلى الجيش اللبناني، بما في ذلك في مجالَيْ مكافحة الإرهاب وحماية الحدود (انظر SC/12287). وواصلت عدة دول أعضاء جهودها المبذولة لدعم الجيش اللبناني، كما يتضح من مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرا بين لبنان والمملكة المتحدة وكندا لتقديم الدعم إلى أفواج الحدود البرية في البلد. واستمر ورود تقارير عن عمليات تهريب أسلحة وحوادث عبر الحدود، مما يسلط الضوء على الأهمية التي لا تزال قائمة لتحسين قدرة قوات الأمن على إدارة ومراقبة الحدود بفعالية. وفي الاجتماع الذي عقدتُه في بيروت مع قيادة الجيش اللبناني وممثلي مجموعة الدعم الدولية للبنان في ٢٤ آذار/مارس، كان هناك إجماع بشأن الحاجة الماسة إلى استمرار الشركاء الدوليين في تقديم الدعم إلى الجيش اللبناني في جهوده الرامية إلى حماية سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٣٤ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قُتِل مقاتل ينتمي إلى حزب الله، يُدعى سمير القنطار، في عملية زعم حزب الله أنها غارة جوية إسرائيلية نُفذت في دمشق. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن هجوم شُنَّ في ٤ كانون الثاني/يناير على مركبتين تابعتين لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق. ونَسَبَ الهجوم، في إشارة إلى الغارة الجوية الإسرائيلية المزعومة، إلى ”مجموعة الشهيد سمير القنطار“. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي على الفور موادا شديدة الانفجار وقذائف مدخّنة عبر الخط الأزرق. ويرد وصف مفصل لهذه الحوادث وما أعقبها في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2016/189).

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٥ - دعا مجلس الأمن، في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهو ما يمثل أحد الأحكام الرئيسية للقرار التي لم تنفَّذ بعد. ويعكس ذلك قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاقات الطائف التي أفضت في ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية عن سلاحها، باستثناء حزب الله، ويعيد تأكيد ذلك القرار. وبالنظر إلى السياق الوطني الراهن وأثر الأزمة السورية على لبنان، من الضروري الحفاظ على هذه الاتفاقات وتنفيذها من جانب الجميع تجنباً لشبح مواجهة جديدة في لبنان، وسعيا إلى تقوية مؤسسات الدولة.

٣٦ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة، في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تمتلك أسلحة خارج سيطرة الحكومة، فإن الجناح العسكري لحزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلّحاً في البلد. ويشكّل احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك عدد من الجماعات المسلّحة الفلسطينية الناشطة في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. ومما يبعث على القلق البالغ أيضا وجود جماعات مسلحة متطرفة في لبنان، لا سيما في جوار عرسال ومنطقة البقاع. وفي شريط فيديو نُشر في ١٤ آذار/مارس، أنذر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام السلطاتِ اللبنانية بأنها لن تستطيع منع وصول التنظيم إلى لبنان.

٣٧ - ولم يُحرَز تقدم ملموس نحو حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعت إليه اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُعتمد خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الأساسية التي تمسّ صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا يزال عدد من الجماعات اللبنانية والأفراد اللبنانيين يجاهرون بمعارضتهم لاحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، ويعتبرون هذا الأمر من عوامل زعزعة الاستقرار وتقويض الديمقراطية في البلد. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٣٨ - وقد أعربْتُ مراراً للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي تشكلها الجماعات المسلحة على استقرار البلد والمنطقة. ودعَوْتُهم بإلحاح إلى معالجة هذه المسألة دون مزيد من التأخير، لما يشكله ذلك من التزام يقع على عاتقهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ففي أي دولة ديمقراطية، يُعد احتفاظ حزب سياسي بميليشيا خاصة به

خللاً جوهرياً. ومع ذلك، ظل حزب الله يفاخر علانيةً بأن قدرته العسكرية مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية وبأن أسلحته هي بمثابة رادع ضد أي عدوان محتمل من جانب إسرائيل.

٣٩ - وأكَّد إعلان حزب الله مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع في ٤ كانون الثاني/يناير استمرار احتفاظ حزب الله بأسلحة غير مأذون بها، خارج نطاق سيطرة الدولة، واستعداد حزب الله لاستخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل، وما يطرحه ذلك من مخاطر على استقرار لبنان وأمنه. وأكد حسن نصر الله مرة أخرى، في خطاب ألقاه في ١٦ شباط/فبراير، احتفاظ حزب الله بترسانة من الصواريخ هدَّد باستخدامها لشن هجوم على منشآت تخزين إسرائيلية، وهو ما قد يؤدي إلى وفاة عشرات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين. وفي مقابلة تلفزيونية في ٢٠ آذار/مارس، ذكر أيضا أن حزب الله على معرفة بمواقع المصانع الكيميائية والمفاعلات والمستودعات في إسرائيل، التي يقع بعضها داخل المدن أو بالقرب منها، وهدَّد بأن الحزب لديه القدرة على ضرب تلك الأهداف ردا على أي هجوم محتمل تشنه إسرائيل ضد لبنان. وفي رسالة موجَّهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة ٢٣ آذار/مارس (S/2016/277)، دعا الممثل الدائم لإسرائيل مجلس الأمن مجددا إلى الرد بحزم على تهديدات حزب الله، ودعا المجتمع الدولي إلى العمل من أجل نزع سلاح حزب الله. وعلاوة على ذلك، أقر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو علنا، في ١١ نيسان/أبريل، بأن إسرائيل نفذت ضربات في الجمهورية العربية السورية ”كان الغرض منها منع حزب الله من الحصول على أسلحة تؤدي إلى تغيير جوهري في الحالة القائمة“.

٤٠ - وبالإضافة إلى مشاركة حزب الله في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، ذكر حسن نصر الله في خطاب ألقاه في ٦ آذار/مارس أن أفراداً من حزب الله من لبنان والجمهورية العربية السورية أُرسلوا إلى العراق للقتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هناك. ومما يثير بالغ القلق، خصوصا في سياق التوترات الحالية في المنطقة، أن يشارك حزب الله في نزاعات إقليمية بما ينطوي على خطرِ تهديد استقرار لبنان وأمنه. ومن المهم أن تلتزم جميع الأطراف اللبنانية بسياسة النأي بالنفس وبإعلان بعبدا لعام ٢٠١٢.

٤١ - وقد شددتُ في تقاريري السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن على الدور الرئيسي الذي أسهم فيه الحوار الوطني فيما مضى لمعالجة مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة. ويُذكِّرنا غياب الحوار الوطني بضرورة انتخاب رئيس من أجل استئناف مناقشة وضع استراتيجية دفاعية وطنية.

٤٢ - وكانت الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين متوترة خلال الشهور الأخيرة، عقب الإعلان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر عن تعديلات في سياسة العلاج في المستشفيات

التي تعتمدها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والتي زادت الوكالة بموجبها النسبة المئوية لتغطية نفقات الرعاية الصحية العالية التخصص، وأدخلت نظام تقاسم التكاليف فيما يتعلق ببعض النفقات التي كانت المنظمة في السابق تتحملها بالكامل. وأنشأت الوكالة أيضا صندوقا تكميليا لصالح الذين يعانون من الفقر المدقع. وأسفرت التعديلات المدخلة على السياسة الصحية عن عمليات إغلاق قسرية متكررة وواسعة النطاق لمنشآت الأونروا من قِبَل فصائل سياسية ومقاتِلة مختلفة، وتهديداتٍ للموظفين، ومنعِ نقل البضائع وتحركات الأفراد. وفي ٢١ آذار/مارس، علقت الوكالة هذه السياسة مؤقتا لمدة شهر لإتاحة المجال لاستعراضها. ومن ناحية أخرى، قُتل لاجئ فلسطيني في مخيم الميّه وميّه للاجئين، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، قُتِل عضو في تنظيم فتح الانتفاضة رميا بالرصاص على يد فرد فلسطيني في نزاع شخصي في مخيم شاتيلا. وفي ٢٨ آذار/مارس، وقعت مواجهة مسلحة بين حركة فتح وعناصر متطرفة في عين الحلوة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مقاتلين وتشريد سبع أُسَر. وشرعت قوة الأمن المشتركة الفلسطينية في إجراء تحقيقات في الحوادث وواصلت الإسهام في الحفاظ على الأمن في المخيمات، بوسائل من بينها الانتشار الكثيف في المخيم بعد حادثة ٢٨ آذار/مارس، والدعوة إلى الهدوء في أعقابها. وفي ١٢ نيسان/أبريل، قُتل مسؤول كبير في حركة فتح في مخيم الميّه وميّه في انفجار سيارة مفخخة بالقرب من عين الحلوة.

٤٣ - والأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان تزداد سوءا، في ظل تدفق نحو ٠٠٠ ٤١ لاجئ من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان حاليا. ويشكل ذلك ضغطا إضافيا هائلا على الوضع العام في المخيمات والتجمعات، وعلى الجهود التي تبذلها الأونروا لمساعدة اللاجئين. وقد اتخذت الأونروا تدابير لتخفيف حدة التوتر بين اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في لبنان أصلا وأولئك الذين جاءوا من الجمهورية العربية السورية، وذلك بوسائل منها، على سبيل المثال، وضع أطفال اللاجئين في الصفوف العادية بمدارس الأونروا. وخلال زيارتي إلى مخيم نهر البارد في ٢٥ آذار/مارس، رحّبتُ بالتزام الحكومة بإتمام إعادة بناء المخيم وقمتُ بحثِّ المجتمع الدولي على توفير التمويل لهذا الغرض. وواصلتُ حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف المعيشية للاجئين. وينبغي مواصلة هذه الجهود مع عدم الإخلال بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف في سياق اتفاق سلامٍ شامل في المنطقة.

٤٤ - ولا يزال وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات يمثل تحديا لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. ورغم القرار المتخذ في إطار الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، والذي جرى تأكيده في جلسات الحوار الوطني اللاحقة، لم يُحرز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة. وتقع جميع هذه القواعد، باستثناء واحدة منها، على امتداد الحدود السورية - اللبنانية. ولا يزال وجودها يقوّض السيادة اللبنانية وسلطة الحكومة، ويزيد من صعوبة ترسيم الحدود. وهو يشكل تحديا خطيرا للسيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد كررت دعواتي إلى السلطات اللبنانية من أجل تنفيذ القرارات السابقة التي أفضى إليها الحوار الوطني، ولا سيما ما يتصل منها بتفكيك القواعد العسكرية المشار إليها أعلاه، وكذلك دعواتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية كي تتعاون مع هذه الجهود بحسن نية.

ثالثا - الملاحظات

٤٥ - ما زلت أشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز المزيد من التقدم الملموس صوب تنفيذ بقية أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وما زال لبنان يواجه تحديات تهدد استقراره وأمنه، سواء في الداخل أو على طول حدوده مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك من الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة ومن جراء تهريب الأسلحة. ويساورني القلق من أن استمرار حالة الجمود في تنفيذ القرار يمكن أن يؤدي إلى اضمحلال أثر الأحكام التي سبق تنفيذها ويسهم في مزيد من التدهور للاستقرار في لبنان. وإنني أؤكد من جديد اقتناعي الراسخ بأنه من مصلحة لبنان واللبنانيين إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، من أجل تحقيق استقرار البلد والمنطقة على الأمد الطويل.

٤٦ - ويساورني قلق متزايد إزاء استمرار شغور المقعد الرئاسي؛ وقريبا سيكون قد مضى عامان على شغور هذا المنصب. ويحتاج لبنان إلى رئيس دولة من أجل التصدي على النحو الملائم للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يواجهها. ويطيب لي أن أثني على قيادة رئيس الوزراء في الحفاظ على وحدة مجلس الوزراء وتوجيه البلد في سياق إقليمي متزايد التوتر. وعلى هذه الخلفية، يثور القلق إزاء التصريحات الصادرة في الآونة الأخيرة عن بعض الأطراف اللبنانية والتي تنطوي على خطر استيراد التوترات الإقليمية إلى الساحة الوطنية اللبنانية. وينبغي عدم الاستخفاف بالآثار الضارة التي يمكن أن تُلحِقها هذه

التصريحات بالديناميات الطائفية اللبنانية، لا سيما في ظل عدم قدرة المؤسسات اللبنانية الهامة، في الوقت الراهن، على أداء وظيفتها التنظيمية.

٤٧ - وأحيط علما بالمبادرات الرامية إلى تحقيق توافق الآراء بشأن مرشحين محتملين للرئاسة، وبأن البرلمان ومجلس الوزراء استأنفا عملهما عن طريق عقد بعض الجلسات. ويبرهن ذلك على أن القادة اللبنانيين يستطيعون أن يضعوا جانباً خلافاتهم السياسية وأن يتّحدوا لإتاحة عمل المؤسسات اللبنانية. وإنني لأحثهم على الاستناد إلى روح الوحدة والمسؤولية هذه في عقد جلسة عاجلة للبرلمان من أجل انتخاب رئيس. وفي هذا الصدد، أدعو الذين قاطعوا هذا النوع من الجلسات إلى إبداء المرونة والتصرف وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية. ومن الأهمية بمكان السماح لكل المؤسسات اللبنانية بأداء مهامها بالكامل بحيث يستطيع البلد التصدي للتحديات التي تواجه وحدته واستقراره.

٤٨ - وإنني أرحب بقرار مجلس الوزراء تنظيم وتمويل الانتخابات البلدية باعتبار ذلك فرصةً لاستئناف العملية الديمقراطية. ومن المهم إجراء هذه الانتخابات في حينها. وأكرر مناشدتي القادة اللبنانيين تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وتمثيلها تمثيلا فعالا فيها.

٤٩ - وأود الترحيب باستمرار الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله، وكذلك بدور رئيس البرلمان في هذا الصدد. ففي سياق إقليمي متوتر، من المشجِّع أن جميع الأطراف حافظت على التزامها بالحوار الذي أسهم في دعم التوافق السياسي بشأن أهمية كفالة الأمن والاستقرار في البلد. وآمل أن تُسهم عمليات الحوار المتواصلة، إضافةً إلى نزع فتيل التوترات، في إنهاء حالة شغور منصب الرئاسة.

٥٠ - وفيما يتعلق بالانتهاكين الخطيرين لوقف أعمال القتال بين إسرائيل ولبنان اللذين وقعا في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، وكما ورد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2016/189)، فقد حذرتُ مرارا من أن احتفاظ حزب الله بسلاحه واستعداده الواضح لاستخدامه يمكن أن يزيدا من مخاطر نشوب نزاع، وهو ما ستترتب عليه عواقب ضارة على نحو شديد للبنان. وإنني أدين البيان التهديدي الذي أدلى به حسن نصر الله في مقابلته المؤرخة ٢٠ آذار/مارس، في أعقاب الكلمة التي ألقاها في ١٦ شباط/فبراير. وخلال زيارتي إلى بيروت، شددتُ على حاجة كل من لبنان وإسرائيل إلى التصرف بروح المسؤولية ووفقا للالتزامات المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة وتوقعات المجتمع الدولي في هذا الصدد. وقد أكَّد محاوِريَّ اللبنانيون التزامهم بالحفاظ على الاستقرار في لبنان، بما في ذلك على طول الخط الأزرق.

٥١ - ولا تزال الانتهاكات المتواصلة التي ترتكبها إسرائيل فيما يتعلق بسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، بما في ذلك اختراق طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي للمجال الجوي اللبناني، تشكل مدعاة للقلق الشديد. وإنني أكرر دعوتي لإسرائيل للتقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر، ووقف تحليق طائراتها فوق الأراضي اللبنانية.

٥٢ - وإنني أرحب بعودة الهدوء منذ وقوع الانتهاكين الخطيرين في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، وكذلك بالتزام كل من لبنان وإسرائيل مجددا بوقف الأعمال القتالية. وعلاوة على ذلك، أدعو جميع الأطراف إلى الإحجام عن الخطاب الاستفزازي والتقيد بالالتزامات المعلنة. ويبقى التنفيذ الكامل لجميع أحكام القرارات ذات الصلة أفضل وقاية من خطر إساءة تقدير العواقب أو اندلاع توترات.

٥٣ - ويؤدي انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة ووجود ميليشيات مدججة بالسلاح إلى تقويض أمن المواطنين اللبنانيين. وما زال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان يشكل مصدر قلق بالغ. إذ يشيع ذلك جوا من الترهيب ويشكل تحديا رئيسيا لسلامة المدنيين اللبنانيين ولانفراد الحكومة بحق الاستخدام الشرعي للقوة. وإنني أكرر دعوتي إلى حزب الله وكافة الجماعات الأخرى المعنية بالامتناع عن القيام بأي نشاط قتالي داخل لبنان أو خارجه، بما يتمشى مع شروط اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٥٤ - ويؤسفني أن يكون عدم وجود رئيس للجمهورية قد حال دون انعقاد الحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتالي إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرارات المتخذة في إطار ذلك الحوار، أو مواصلة معالجة مسألة نزع سلاح الجماعات اللبنانية وغير اللبنانية. وسيكون من المهم أن يقوم الرئيس، بعد انتخابه، بالنظر في سبل المضي قدما في تنفيذ هذه القرارات على سبيل الأولوية.

٥٥ - وقد أدنتُ مرارا وتكرارا الانتهاكات المستمرة لسيادة لبنان، بما في ذلك الحوادث التي وقعت عبر الحدود وأسفرت عن خسائر بين قتلى وجرحى في صفوف المدنيين والقوات المسلحة الوطنية على الجانب اللبناني من الحدود، بسبب الأعمال التي تقوم بها الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية. ولا بد أن تتوقف أعمال القصف والهجمات الصاروخية التي تشنها عبر الحدود مختلف الجماعات في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن الغارات الجوية التي يقوم بها سلاح الجو السوري على الأراضي اللبنانية؛ فهذه الحوادث تشكل انتهاكا واضحا للسيادة اللبنانية. وما زلت أدعو جميع الأطراف، بما فيها حكومة

الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٥٦ - وتشكل مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية نقضا لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا الذي وافقت عليه جميع الأطراف اللبنانية في حزيران/يونيه ٢٠١٢. فمشاركة حزب الله وغيره من العناصر اللبنانية في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية تُعرِّض أمن لبنان واستقراره لتهديد خطير. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب والتطرف بالنسبة إلى لبنان، بما في ذلك من جانب جماعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. وإنني أشجب وأدين الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وأشيد باستجابة الزعماء اللبنانيين الذين اجتمعوا بروح من التضامن وأسهموا في منع حدوث المزيد من العنف في سياق كان لا يخلو من مخاطر اندلاع العنف الطائفي. ويساورني القلق إزاء الأنباء التي تفيد بمشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى من المنطقة، بما فيها العراق، مما ينطوي على احتمال تعريض لبنان لمزيد من التهديدات الأمنية.

٥٧ - ويظل الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى القوات المسلحة الوطنية وقوى الأمن ضروريا لبناء قدرات تلك القوات على التصدي للتحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها البلد. فالقيام بغير ذلك من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة إلى الجماعات أو العناصر التي تحاول زعزعة الاستقرار في لبنان. ومن المهم أيضا أن تواصل قوات الأمن اللبنانية الحفاظ على حيادها في المنازعات السياسية على الصعيد الوطني وحماية استقلالها بوصفها قوة للدفاع الوطني، وأن تكون، على هذا الأساس، مجهزة بما فيه الكفاية لمنع التهديدات الأمنية. وأرحب بمذكرة التفاهم الموقعة بين المملكة المتحدة وكندا لدعم الفوج الحدودي التابع للقوات المسلحة، فضلا عن مواصلة تقديم المساعدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبينما تُواصِل قوات الأمن اللبنانية مواجهة التهديدات المتعلقة بأمن البلد واستقراره، فإن قدرتها على مواجهة هذه التهديدات ستظل متوقفة على توافر الدعم الدولي، ولذا فإنني أدعو الشركاء الدوليين إلى زيادة دعمهم وفقا لذلك.

٥٨ - وأشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها الجيش اللبناني لحماية حدود البلد وأمنه وسلامته الإقليمية من المحاولات المتكررة الرامية إلى تقويض الاستقرار الوطني. ولا يزال بالإمكان لمس الأثر الإيجابي الناجم في جميع أنحاء البلد عن نشر الأفواج الحدودية، ولا سيما في المجتمعات المحلية الواقعة بالقرب من الحدود والمعرضة للمحاولات التي تقوم بها الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، للتسلل إلى البلد.

٥٩ - وإنني أعرب عن عميق ارتياحي لإطلاق سراح الجنود الذين احتجزتهم جبهة النصرة لأكثر من سنة. وأدين استمرار احتجاز سائر الجنود وأفراد قوات الأمن الواقعين في الأسر لدى تنظيم الدولة الإسلامية، وأدعو إلى إطلاق سراحهم فورا.

٦٠ - وأرحب بالتعاون المستمر بين مختلف أجهزة الأمن الحكومية والقوات المسلحة الوطنية، وهو ما أدى إلى إحراز تقدم في مجال مكافحة الإرهاب في البلد، بسبل منها احتجاز وتوقيف عدد من المتطرفين، وبعضهم له صلة بهجوم برج البراجنة. وأشجع التوافق السياسي الذي أتاح الحفاظ على الخطط الأمنية، نظرا لأنه عامل أساسي لضمان الدعم اللازم لقوات الأمن التي تسهم في صون أمن لبنان واستقراره. ويظل الدعم السياسي المقدم على نطاق واسع لتنفيذ العمليات الأمنية، بما في ذلك عمليات الملاحقة القضائية اللاحقة، يشكل رسالة ضرورية وواضحة بأنه لن يُسمح بارتكاب العنف مع الإفلات من العقاب.

٦١ - وما زلت أحثّ الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من اقتناء الأسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولا تزال ورقة المناقشة التي أُعدّت في سياق الحوار الوطني بشأن وضع استراتيجية للدفاع الوطني تشكل نقطة انطلاق قيّمة في هذا الصدد. وإنني أناشد أيضا بلدان المنطقة التي تحافظ على علاقات وثيقة مع حزب الله أن تشجع على تحوُّل هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي فحسب، وعلى نزع سلاحها، وفقا لشروط اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وهو ما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان والسلام والأمن في المنطقة.

٦٢ - ولا يزال وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والموارد المحدودة المتاحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل مساعدتهم، مسألة تشكل مبعث قلق، لا سيما في ظل استمرار وجود اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية، الذين فروا من أعمال العنف هناك. ويؤدي استمرار عمليات إغلاق المناطق التي تقوم بها الجماعات السياسية والمقاتلة إلى تعريض قدرة الوكالة على الوفاء بالتزاماتها إزاء كل من اللاجئين والمجتمع الدولي. وإنني أعوِّل على حكومة لبنان لمواصلة دعم وحماية خدمات الأونروا وموظفيها بحيث تظل الوكالة قادرة على مساعدة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ويظل تقديم الدعم المالي للأونروا أمرا حاسما في السماح لها بتقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وإنني أناشد الجهات المانحة أن تزيد من دعمها للوكالة. وأود أن أُشير إلى العمل الذي قامت به القوة الأمنية المشتركة الفلسطينية لمنع تصعيد النزاع في عدة مناسبات في مخيم عين الحلوة، وأُرحّب بتجديد التزام القادة

الفلسطينيين بألا يكون للمخيمات الفلسطينية في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في الجمهورية العربية السورية وفي المنطقة عامةً.

٦٣ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم وتعليم الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وهو ما يؤثر تأثيراً كبيراً على مراقبة الحدود. وأكرر التأكيد على رأيي بأن الإدارة المتكاملة للحدود ستشكل على الأمد الطويل إسهاما كبيرا في تحسين مراقبة الحدود اللبنانية وعاملا مساعدا على منع النقل غير المشروع للأسلحة والمقاتلين في كلا الاتجاهين، وهو أمر بات أشدّ إلحاحاً في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

٦٤ - وقد نجم عن التطورات الأمنية الأخيرة، ولا سيما في المنطقة الواقعة على الحدود الشرقية للبنان، المزيد من الضغوط على اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم وعلى البلد ككل، وهو ما يستلزم تقديم مزيد من الدعم من المجتمع الدولي. وأشيد مرة أخرى بالمساهمة الفريدة التي يقدمها لبنان خدمةً للصالح العام باستضافة اللاجئين، وأرحب بجهود الحكومة الرامية إلى وضع نُهج مستدامة لمعالجة الأزمة على نحو يعكس طابعها الطويل الأمد، والحاجة إلى النظر في إيجاد حلول أكثر استدامة في انتظار عودة اللاجئين النهائية وفقا للقانون الدولي. وأحثّ على مواصلة التنسيق بشكل وثيق بين الحكومة والأمم المتحدة في جهودهما الرامية إلى استضافة اللاجئين ومساعدتهم وحمايتهم وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. فالأزمة السورية تشكل ليس فقط تحديا رئيسيا على الصعيد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي بالنسبة إلى لبنان، بل إنها تمثل أيضا تحديا لاستقرار البلد، ويجب أن تُعالَجَ على هذا الأساس.

٦٥ - وأشجع بقوة الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة الإقليمية، على الوفاء بمسؤولياتها في تقاسم الأعباء عن طريق التعجيل بتنفيذ عملية صرف المبالغ المتعهد بها في المؤتمر المعقود في لندن في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، والالتزامات السابقة المعلنة في مؤتمر الكويت للمانحين المعقود في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وأرحب بالفرصة التي يتيحها المرفق الجديد للتمويل بشروط ميسَّرة الذي أنشأته الأمم المتحدة بالاشتراك مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، وأحثّ لبنان والجهات المانحة على المسارعة إلى تيسير عملية التنفيذ المتعلقة بهذا المصدر الهام من مصادر دعم استقرار لبنان. وأتطلع إلى رؤية جهود متابعة واضحة للمؤتمر المعقود في لندن ولزيارتي المشتركة الأخيرة إلى لبنان، بما في ذلك الجهود المبذولة تحت رعاية مجموعة الدعم الدولية للبنان.

٦٦ - ويتعرض أمن لبنان واستقراره ووحدته لضغوط مستمرة في وقت يواجه فيه البلد بيئة إقليمية متوترة، ويحتاج إلى حماية نفسه من الأثر الناشئ عن ذلك على وضعه الداخلي.

وما زلت ملتزما التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولذلك، فإنني أعوِّل على استمرار التزام الحكومة بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأهيب كذلك بالدول الأعضاء تجديد الجهود الرامية إلى دعم لبنان لكفالة الوفاء بالتزاماته بموجب تلك القرارات، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى للنهوض بازدهار البلد واستقراره على الأمد الطويل كدولة ديمقراطية. وسأواصل بذل جهودي الرامية إلى التنفيذ الكامل لتلك القرارات ولجميع القرارات الأخرى المتعلقة بلبنان.